على سور الايجاب الكلي لان رفع الايجاب الكلي
مستلزم للسلب الجزئي واطلاق لو وان واذا في المتصلة واو واما في
المنفصلة للاهمال قال الشيخ ان شديد الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة
واذا كالمتوسط قال الشيخ ههنا حروف شرط في الشرطيات المتصلة
تدل على النحو المذكور من اللزوم وحروف اخرى لا تدل عليه فاللتي تدل عليه
لفظة ان فانك لا تقول ان قامت القيامة فيحاسب الناس اذ ليس التالي
يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس بضروري بل ارادي من الله تعالى
سبحانه وتقول اذا قامت القيامة فيحاسب الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان
موجودا كان اثنان زوج والخلاء ايضا معدوم فيشبه ان يكون لفظة متى
القوة في الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذا كالمتوسط ولفظة
اذا كان كذا كان كذا لا تدل على اللزوم البتة ولفظة كلما لا تدل ايضا على اللزوم
ولفظة اذ تقول لما كان كذا كان كذا يصلح للامرين ولا يوجب احدهما انتهى
وفيه نظر فان عدم صحة ان قامت القيامة فيحاسب الناس ليس لاجل
عدم استلزام قيام القيامة المحاسبة للناس بل لان قيام القيامة امر
متيقن الوجود وكذا وجود الانسان وان لا تدخل الا على مشكوك الوجود وايضا
عد اذ من حروف الشرط خطاء فاحش والحق ان لا دلالة لحروف الشرط
الا على مطلق الاتصال اعم من اللزوم والاتفاق هذا والله اعلم بالصواب
واطراف الشرطية لا حكم فيها لان اي حال كونها اطرافا ضرورة ان ما
يفيد السكوت لا يرتبط لغيره وما يقصد به الحكاية عن امر لا يكون مرتبطا
بالغير وهذا ضروري وانكاره مكابرة وما قال بعض الاجلة ان امتناع حروف

الشرط

الشرط ينافي ان يكون الطرفان قضية بل التركيب معه ينافيه وكذا اشتمال
القضية على النسبة الغير المستقلة لا ينافي الحكم عليها مطلقا بل ينافي الحكم الحملي
فادعاء بطلانه الضرورة وتأييده بقول الشيخ القول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى
الى معنى اما بايجاب او سلب وذلك المعنى اما بان يكون فيه هذه النسبة او
لا يكون فان كان وكان النظر فيه لا من حيث انه واحد وجملة بل من حيث انه
يعبر تفصيله فهو شرطي وان لم يكن كذلك فهو حملي مبني على الغفلة عن مراد الشيخ
اذ المراد من قوله اما بان يكون فيه هذه النسبة الى اخره نسبة بشبه هذه
النسبة قال الشيخ واما الشرطية ففي التفريق قضايا مختلفة انما يوجد
بين اثنين منها الرباط بان يقرن باحدهما او كليهما حرف او لفظ ينسلخ به
خاصة القضية من كونه تصديقية جايزا فيه ان يقال انه صادق او كاذب
فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد ازلت قولك
الشمس طالعة عن ملحقه تصديقا وتكذيبا فان هذا القول وحده لا
صادق البتة ولا كاذب وكذلك اذا قلت اما ان يكون الشمس طالعة ولم
تزد وسكت بل يحتاج في الاول ان تذكر تاليه وفي الثاني ان تذكر معانده
ثم يحدث قول واحد من قولين هما في انفسهما قضيتان بطل عن كل منهما
كونه قولا جازما انتهى ومن الاعاجيب ما قال بعض الشراح ان الضرورة
حاكمة بان الحكم في المتصلة بلزوم نسبة لنسبة والامر كما قال هذا القليل
الا ان تجويز كون المحكوم عليه غير مستقل مخالف الضرورة فالحق
ان النسبة التامة التي في المقدم والتالي ملاحظة باللحاظ الاستقلالي
ولم يحفظ انه لا صار النسبة مستقلة خرج المقدم من ان يكون قضية
اذ لا بد لها من الاشتمال على نسبة حاكية وهي غير مستقلة قطعا وهنا

Copyright © King Saud University